

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية

المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤

المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد اختتمنا بفضل الله فصلاً آخرًا مثمرًا بالنجاح من رحلتنا لتعزيز الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السلطنة.

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.م. ع يسعدني أن أضع بين أيديكم البيانات المالية للربع الأول من السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤.

في بداية هذا العام، أظهر الاقتصاد العالمي مرونة عالية على الرغم من التعديلات المؤثرة التي أجرتها البنوك المركزية على أسعار الفائدة بهدف استعادة استقرار الأسعار. وقد أدت التغيرات في أسواق الرهن العقاري والإسكان خلال فترة ما قبل الجائحة والتي تميزت بأسعار فائدة منخفضة إلى تخفيف التأثير المباشر لرفع أسعار الفائدة. ومع ذلك، فإن التحديات الهيكلية المستمرة تعيق التخصيص الأمثل للموارد، مما يؤدي إلى إضعاف آفاق النمو على المدى المتوسط. علاوة على ذلك، فإن التوقعات الضعيفة للاقتصادات الناشئة الرئيسية تشكل تحدياً لديناميكيات التجارة العالمية، مع التركيز على الترابط بين الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. وبالرغم من أن معدل التضخم الشهري يشير إلى مستوى من التراجع في الاقتصادات الكبرى، إلا أن البيانات الأمريكية تظهر أرقام تضخم ثابتة، في حين يشير الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للبيانات الأخيرة إلى تباطؤ النمو؛ ومن المتوقع أن يكون التضخم قد وصل بالفعل إلى ذروته.

وفي مواجهة هذه التحديات على الصعيد المحلي، أطلقت حكومة سلطنة عمان برامج إصلاحية لضمان الانتعاش الاقتصادي والاستقرار. وقد تم احتواء معدلات التضخم بشكل جيد في الوقت الذي نجحت الحكومة بشكل ملحوظ في خفض ديونها بنسبة ١١%، بمبلغ ١,٩ مليار ريال عماني، مما أدى إلى انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ٣٨%، وهي النسبة الأدنى منذ عام ٢٠١٦. ومن المتوقع حدوث المزيد من تخفيض نسبة الدين، حيث تشير التوقعات إلى نسبة مواتية تبلغ ٣٥%. وعلى الرغم من التحديات الماثلة كزيادة تكاليف الاقتراض، إلا أن الحكومة عززت مكانتها في الأسواق العالمية.

وقد حظيت هذه التطورات الإيجابية، إلى جانب الإصلاحات الجارية، وتحسين تدفقات الإيرادات، والتحكم الجيد في النفقات، باعتراف وكالات التصنيف العالمية. كما أنه من المتوقع وفقاً لصندوق النقد الدولي أن يصل النمو الاقتصادي في عُمان إلى ٢,٧% في عام ٢٠٢٤. وقد عزز هذا التقدم المركز المالي للحكومة، مما ساهم بشكل جيد في النمو الاقتصادي للسلطنة، في الوقت الذي أدى إلى رفع تصنيف سلطنة عمان من قبل وكالة موديز لخدمة المستثمرين إلى Ba1 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ويظل في بنك نزوى التزامنا الثابت متمثلاً في إيماننا الراسخ بأن الخدمات المصرفية الإسلامية تخدم غرضاً أسمى من تحقيق الأرباح، ونحن ملتزمون بتحقيق هدفنا من خلال إثراء حياة عملائنا ومجتمعاتنا. وقد لعبنا -بفضل الله- خلال الفترة الصعبة في العامين الماضيين وفي مرحلة

التعافي الحالية، دورًا حاسمًا في تعزيز البرامج الحكومية التي قدمت دعمًا مهما للأفراد والشركات. لذا نحن لا نزال ملتزمين بمواصلة المساهمة في تقديم الدعم اللازم لمجتمعاتنا في الوقت الذي يشهد الاقتصاد الوطني تعافيا مستمرًا.

الأداء المالي

خلال هذه الفترة، حقق بنككم أداءً ماليًا جديرًا بالثناء، حيث ارتفع صافي الربح بنسبة عشرة بالمائة. ويأتي هذا النجاح نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الواقع الاقتصادي، بما في ذلك البيئة التنافسية والميزانية العمومية المرنة.

لقد لاحظنا تقدمًا كبيرًا في عملياتنا التجارية الأساسية، مما يجسد التزامنا الثابت بتقديم قيمة استثنائية لكل من عملائنا الكرام والمساهمين الكرام. ومن الجدير بالذكر أن حقوق المساهمين لدينا ارتفعت بنسبة جيدة بلغت ٤%، مما يؤكد قدرتنا القوية في توليد رأس المال والقوة الدائمة لوضعنا المالي. وفي حين شهدت الإيرادات التشغيلية انخفاضًا هامشيًا بنسبة ١% على أساس سنوي، فإن هذا يعكس نهجنا الاستراتيجي الحكيم وسط ديناميكيات السوق المتطورة. علاوة على ذلك، أدت جهودنا المركزة على الاستثمار الاستراتيجي إلى زيادة بنسبة ٤% في نفقات التشغيل، بهدف تعزيز بنيتنا التحتية التشغيلية وتوسيع نطاق وصولنا إلى الأسواق. تؤكد هذه النتائج التزامنا بتحقيق النمو المتوازن والتنوع في مصادر الدخل وإدارة التكاليف وتحسين الهامش والتحول الرقمي وتوسيع باقة منتجاتنا وقاعدة العملاء. نحن لا نزال ثابتين في التزامنا بقيادة النمو المستدام وتوفير قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة.

ومن جانب آخر، وصل إجمالي أصول البنك ١,٦٦٨ مليار ريال عماني كما في ٣١ مارس ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ١١% عن نفس الفترة من العام الماضي. وارتفع إجمالي محفظة التمويل بنسبة ١١% ليصل إلى ١,٤٢٣ مليون ريال عماني، في حين ارتفع إجمالي محفظة ودائع العملاء إلى ١,٣٦٣ مليون ريال عماني، بزيادة قدرها ١٣% عن العام السابق. وسيدفعنا هذا النمو في أعمالنا على مستوى الأفراد والشركات نحو تحقيق أهدافنا طويلة المدى.

نحن واثقون من أن ركانزنا الإستراتيجية التي لم تتغير وميزانيتنا العمومية المرنة تضعنا في وضع جيد لإدارة التحديات الاقتصادية ومواصلة تقديم القيمة المضافة لعملائنا ومساهميننا.

الآفاق المستقبلية

يتوقع صندوق النقد الدولي (IMF) أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان إلى ٢,٧% في عام ٢٠٢٤، مما يشير إلى تحسن متواضع من نسبة النمو المقدرة في عام ٢٠٢٣ والتي بلغت ٢%. ويعزى هذا النمو إلى مرونة أسعار القطاعات غير النفطية، والذي يشكل المحرك الرئيسي للتوسع، في ظل توجه السلطنة نحو القطاعات المستدامة. وتعد السياحة بشكل واضح أحد القطاعات الرئيسية التي تشهد نمواً واضحاً، وذلك نتيجة المبادرات التي أطلقت مؤخراً مثل التأشيرة السياحية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي وزيادة الجاذبية للأسواق الجديدة مثل أوروبا، على الرغم من عدم التعافي الكامل من آثار الجائحة.

وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها اتفاقيات أوبك+ وتقلص نمو إنتاج النفط، إلا أن السلطنة تتوقع إيرادات ثابتة من إنتاج النفط. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن يساعد ارتفاع عائدات الغاز الطبيعي والقاعدة الضريبية المتنوعة على تعويض أي انخفاض في دخل النفط. علاوة على ذلك، بما أنه من المتوقع أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة على سندات الخزينة الأمريكية في النصف الأخير من عام ٢٠٢٤، فإن عمان مستعدة لأن تخطو نفس الخطوة، وتشجيع الاستهلاك والاستثمارات مع الحفاظ على التضخم المنخفض عند ٢٪. وستساهم هذه العوامل في تعزيز النظرة المتفائلة للفائض المالي في سلطنة عمان، والاستمرار في التحسن المالي.

وفي ظل هذا المشهد الاقتصادي الديناميكي، فإن القطاع المصرفي في سلطنة عمان، بما في ذلك الخدمات المصرفية الإسلامية، لا يزال في وضع يسمح له بالبقاء مرئياً. إن بنك نزوى، على وجه الخصوص، في أتم الإستعداد لاغتنام الفرص المستقبلية وتقديم القيمة المثلّية لمساهميهِ. وتؤكد التحسينات الأخيرة في التوقعات والتصنيفات من قبل الوكالات الدولية الشهيرة الثقة في الإصلاحات الحكومية وقوة النظام المصرفي في سلطنة عمان. ومع التزامه بقيادة نمو التمويل الإسلامي والاستفادة من ميزانيته العمومية القوية وإدارة المخاطر الحكيمة، يهدف بنك نزوى إلى الاستفادة من الفرص الناشئة ودفع النمو المستدام مع تقديم أقصى قيمة لأصحاب المصلحة.

شكرنا وتقديرنا

بالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري وجزيل امتناني لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد- حفظه الله ورعاه - على بصيرته الثاقبة وقيادته الحكيمة التي تواصل جهودها الحثيثة للنهوض بالبلاد وقطاع الصيرفة الإسلامية. كما نوجه شكراً خاصاً إلى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال لدعمهم المستمر.

على مدى العقد الماضي، حققنا إنجازات مهمة، بما في ذلك توسيع عملياتنا وتنويع خدماتنا. نحن ممتنون لكل من ساهم في نجاحنا ومتمحسون لمواصلة الازدهار في المستقبل بدعمهم. شكرًا لكونكم جزءًا من هذه الرحلة، ونتطلع إلى الاحتفال بالعديد من الإنجازات معًا.



خالد بن عبد الله بن علي الخليلي
رئيس مجلس الإدارة